الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

إسرائيل... إلى أين؟

العالم في حركة دائمة وفي تغير مستمر. وسياسات الكثير من الدول هي الأخرى غير جامدة ومجبرة على الحركة بفعل التغيرات الحاصلة على الصعيد العالمي، برغم الاختلاف في وجهة أو اتجاه ومضمون أو سرعة الحركة والتغيير. ففي الوقت الذي نرى أن حركة التاريخ للعالم كله وكمحصلة نهائية تسير نحو الأمام وبالاتجاه الصحيح عموماً، نجد في الوقت نفسه أن حركة الدول والتغيرات الجارية فيها تعبر أحياناً غير قليلة عن حركة متعرجة زكزاكية فيها تقدم وفيها أحياناً تراجع أو مراوحة في المكان، وبالتالي تخلف عن حركة واتجاه تطور العالم. وهنا يمكن أن نجد نماذج صارخة لهذه الاحتمالات في الشرق الأوسط على نحو خاص، كما نجدها في الدول الأفريقية وأمريكا اللاتينية وغيرها من بلدان العالم.

كاظم حبيب

وإذا كانت سياسة الدول العربية لفترة طويلة جامدة جداً إزاء القضية الفلسطينية والموقف من إسرائيل، فإنها في السنوات الأخيرة قد تحركت وتميزت بالديناميكية والموضوعية حيث طرحت مشروعات أكثر نضوجاً ووعياً بالمسؤولية إزاء مصائر الشرق الأوسط بغض النظر عن طبيعة الحكومات في هذه الدول ومواقفها من شعوبها ومن الحريات العامة وحقوق الإنسان. وقد تجلى ذلك في مشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود الذي طرحه حين كان لا يزال ولياً للعهد في المملكة السعودية. وهو يتكامل بهذا القدر أو ذاك مع خارطة الطريق التي طرحت في عهد جورج بوش الابن.

ولكن ما الذي لم يتغير في هذا العالم المتغير؟ إنها دولة إسرائيل بحكوماتها المتعاقبة. فهي لم تتحرك قيد أنملة عن مواقفها السابقة التي تريد التوسع على حساب القسم المخصص للفلسطينيين من دولة فلسطين السابقة في العام ١٩٤٧ وقبل قرار التقسيم. فمنذ حرب الأيام الستة وإسرائيل تحتل أراض عربية في الضفة الغربية وتحاصر غزة وتحتل القسم الشرقي من مدينة القدس وتحتل مرتفعات الجولان السورية ومزارع شبعا اللبنانية وترفض الانسحاب منها إلى الآن وترفض عملياً التفاوض بفعل ما تمارسه من سياسات تفصيلية ويومية في مختلف تلك المناطق وخاصة في الموقف من قيام الدولة الفلسطينية.

حين نقول أن العالم في تغير مستمر، فهذا يعنى بوضوح أن إسرائيل لا تستطيع أن تحتفظ بالأراضي العربية المحتلة وممارسة القمع والعقوبات الجماعية ضد سكان غزة والضفة الغربية أو ممارسة التمييز ضد العرب من سكان إسرائيل طويلاً بالاعتماد على تأييد الولايات المتحدة وبريطانيا أو سكوتهما، ولا على امتلاك السلاح النووي وبقية أسلحة الدمار الشامل، إذ أن القوة العظمى (الولايات المتحدة) تفقد قدرتها سنة بعد أخرى على فرض سياساتها على كل دول العالم كما كان يحصل في القرن العشرين أو إلى الآن، إذ أن ميزان القوى في تغير تدريجي ولكن مستمر ومتسارع نسبياً. ولهذا لا بد لإسرائيل أن تستبدل سياسة القوة والعنف والمجابهة المستمرة من جهة، واقتطاع المزيد من الأراضي الفلسطينية وإضافتها إلى إسرائيل من جهة أخرى، وإقامة المزيد من المستوطنات اليهودية في الأرض التي هي لدولة فلسطين التي يفترض إقامتها من جهة ثالثة، بسياسة جديدة تتميز بالرغبة الصادقة والحكمة الضرورية لمعالجة المشكلات مع العالم العربي والتي يفترض أن تلتزم بما يلي:

×× الانسحاب الكامل من الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل في حرب الأيام الستة في العام ١٩٦٧.

×× أن تكون القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية، في حين تكون القدس الغربية عاصمة لإسرائيل.

×× الموافقة على إقامة الدولة الفلسطينية على الأرض التي احتلت في العام ١٩٦٧ ومنها غزة والضفة الغربية.

×× الانسحاب الكامل من هضبة الجولان السورية ومن مزارع شبعا اللبنانية.

×× إيجاد حل عملي وإنساني لمهجري ومشردي العام ١٩٤٨ بين الدولتين الإسرائيلية والفلسطينية وبالتعاون مع الأمم المتحدة.

×× التوقف عن بناء المستوطنات أولاً وتسليم المستوطنات الحالية إلى حكومة فلسطين ثانياً، إذ أن وجودها كان وسيبقى مصدر صراع ونزاع دموي لا يجوز استمراره بين الشعبين العربي في فلسطين والإسرائيلي.

×× إقامة علاقات دبلوماسية وسياسية واقتصادية وثقافية بين دولة إسرائيل والدول العربية وإنهاء حالة الحرب التي لا تزال قائمة بين إسرائيل وبعض الدول العربية.

إن حل قضية فلسطين يعتبر مفتاح الحل للكثير من المشكلات الراهنة في منطقة الشرق الأوسط التي تعتبر واحدة من أكثر مناطق العالم سخونة ومحملة ببراميل البارود والنفط سريعي الاشتعال.

إن إسرائيل التي هي جزء من دول منطقة الشرق الأوسط لا يمكن أن تعيش بسلام ووئام وتعاون دون حل المشكلة الفلسطينية أو عدم التوقف عن الرغبة الجامحة في التوسع على حساب الأرض العربية، إذ أن هذا سيقابل برفض مستمر وعداء متبادل وصراع ونزاع دموي وقتل مستمر ومتبادل للبشر وخراب واسع.

إن على إسرائيل أن تختار بين مواصلة السياسة غير الحكيمة الراهنة واحتمال نشوب حروب جديدة وموت وخراب جديدين في المنطقة بأسرها، وبين مبادلة الأرض بالسلام والعيش المستقر في المنطقة. وليس هناك من خيار ثالث.

وإذا تصورت إسرائيل غير ذلك فهي مخطئة، كما كانت الحكومات العربية وبعض القوى القومية والدينية التي كانت تعتقد وتسعى لإزالة إسرائيل، ولكن الأيام أقنعت بعضها بغير ذلك.

إن تحول سياسة إسرائيل صوب السلام الفعلي سيساهم في توجيه ضربات سياسية نوعية ضد القوى المتطرفة في المنطقة سواء أكانت دينية أم عنصرية ويقوض القاعدة السياسية التي تستند إليها في العالم العربي والإسلامي. وعلى إسرائيل أن تقرر إلى أين المسير بعد أن قررت الحكومات العربية السير على طريق السلام والذي لم يتقرر بعد من جانب حكومة إسرائيل!

القنوات الفضائية العربية الخاصة بين متطلبات الحرية وإرادة السلطة

ظهرت في المجال الإعلامي العربي فضائيات أخذت نوعاً من الاستقلال الفني والإداري عن حكومات الدول التي تدعمها، ومنها: قناة الجزيرة القطرية ١٩٩٦م، وقناة العربية التي تدعمها المملكة العربية السعودية في ٢٠٠٢م، والقمر المصري Nile Sat. الذي يبث فيه المصريون عدداً من القنوات التعليمية والدراما والموسيقى والرياضة فضلاً عن قناة إخبارية باللغة الانكليزية، وقد بدأت هذه القنوات بتنفيذ خطة لتطوير محتواها الإعلامي مع بداية ٢٠٠٩م، لتواكب تطور القنوات الفضائية العربية، لاسيّما تلك التي تموّلها قطاعات مختلفة من دول الخليج العربي.

د. صفد حسام الساموك

وقد تنبّه المصريون إلى التقدم الكبير الذي حققته تلك القنوات العربية على مستوى جموع المتلقين العرب، ووجدوا إن واحدة من أهم المعالجات التي تمكّن فضائياتهم من منافسة هذا التقدم هو السماح للقطاع الخاص بامتلاك القنوات الفضائية، لما يتوافر عليه من إمكانيات، وقد سمح مجلس الشعب المصري بناءً على توصية بهذا الشأن ببدء ترخيص فضائيات القطاع الخاص، وكان أول قناة فضائية غير حكومية تبدأ بثها خارج سيطرة اتحاد الإذاعات العربية الذي استأثر بالسيطرة على البث التلفزيوني المصري على مدى أكثر من أربعين عاماً، هي قناة (المحور) التي بدأت إرسالها في ٢٠٠١.. ومن ثمّ توالى من بعدها بدأ إرسال العشرات من القنوات الفضائية المصرية الخاصة، فيما شهد العراق بعد العام ٢٠٠٣ انطلاق العديد من القنوات الفضائية الخاصة.

ما بعد أحداث أيلول

نوهت أحداث ١١-أيلول-٢٠٠١ وما أعقبتها من حملات إعلامية غربية مكثفة هدفت إلى تقديم صورة مشوهة عن العرب والمسلمين بضرورة تطوير القنوات الفضائية العربية، وتعزيز وظائفها الإعلامية المتعددة، في محاولة لاجتذاب المتلقين العرب، لاسيّما من فئتي المراهقين والشباب، ممن بدأوا بالانجذاب إلى الفضائيات الأجنبية الوافدة آنذاك، لما امتلكته من عناصر إثارة وجذب وتشويق، لدوافع منها ما يتعلق بتوافرها على فرص كبيرة لتعلم اللغات الأجنبية، والتقاط ألفاظ ومدلولات جديدة بالنسبة إليهم يتبادلونها في تجمعاتهم، أكثر من تلك المرتبطة بالحصول على مصادر أخرى للمعلومات والاطلاع على الرأي الآخر إزاء القضايا المهمة، وزاد من خطر تزايد هذا التعرض، النظرة السائدة بان اللغة الانكليزية أصبحت تعني أكثر من مجرد كونها اللغة أو الأدب.. وإنها ربما تعني للبعض: تنشئة أفضل وشخصية أكثر جاذبية.

وبدأت ملكيات القنوات الفضائية العربية بالتعدد، من ملكية رسمية للحكومة فقط، إلى ملكية خاصة بالأحزاب، والشخصيات الحكومية النافذة، ومن ثمّ ملكية خاصة للأفراد، من قبيل المستثمرين ورجال المال والأعمال وغيرهم.. ولان الهدف من الاتصال، هو الباعث الدافع للاتصال، نعتقد بإن ملكية القنوات الفضائية الخاصة للأفراد صارت تمثل للكثير منهم جزءاً من استكمال هيبة الأفراد – الملاك – أنفسهم، لدوافع ذاتية، أو لتحقيق النفوذ الاجتماعي أو السياسي، لما لهذا النفوذ من أثر في المجتمعات العربية، وحيازة المنافع الاقتصادية والسياسية، عن طريق التقرب إلى أصحاب القرار في دولهم، أو جعلها حصانة لمواجهة أي منهم.. وهي بذلك ليس، بالضرورة، لأسباب موضوعية تتعلق بأخلاقيات الإعلام.

كما أرتبط تعدد القنوات الفضائية العربية الخاصة بنشأة المدن الإعلامية العربية وتطوّرها في الدول التي تسمح قوانينها بإطلاق القنوات الخاصة، مثل: مدينة الإنتاج الإعلامي في كل من دبي والقاهرة وعمّان، فضلاً عن التسهيلات الضخمة التي توفرها مدن البث الفضائي لأي مستثمر يرغب في الدخول في مجال الاستثمار الإعلام الفضائي، وقد بدأت هيئات التلفزيون المختلفة تتسابق فيما بينها لتحسين خدماتها الإنتاجية وإضافة المزيد من الخدمات في ظل الصراع الدولي المعاصر للاستحواذ على عقول الجماهير ومحاولة التأثير فيها وإشباع الاحتياجات المختلفة، وتمكّنت من أن تزاحم الفضائيات الحكومية في بعض الدول العربية، وان تفرض عليها تراجعاً نسبياً أو كلياً، يتمثل من حجم التعرض الذي تُقابل به هذه الفضائيات، على الرغم من تشكيك بعض الباحثين في دور ملكية الوسيلة الإعلامية في المجال الإعلامي العربي في توسيع حريات الإعلام، حين وجدوا: إن النتاج الإعلامي لا يختلف في نظم الملكية العامة (الحكومية) أو الخاصة، فكلاهما يهدف إلى ترويج الأفكار والمراكز، وتدعيم السلطة والوضع الراهن، مع اختلاف الرموز والأفكار في كلا النظامين، إلا اننا قد نختلف مع هذا الرأي لاسيما مع الحالة العراقية التي أنتجت عدداً كبيراً من القنوات الفضائية الخاصة التي لم تهدف إلى تسويق أفكار وبرامج السلطة الحاكمة هنا.

الإعلام والسلطة

تمّت مناقشة مختلف القضايا التي تتعلق بواقع القنوات الفضائية العربية الخاصة وحقيقة دورها في المحافظة على القيّم المختلفة المستمدة من الأصالة والمعاصرة، والتطور التاريخي والراهن للفضائيات العربية في العقدين الماضيين، والبحث في المعايير الأخلاقية والسياسية والثقافية والمهنية التي تحكم عمل هذه الفضائيات، والمضامين البرامجية، وعلاقة الفضائيات العربية بالجماهير، والتأثيرات المحتملة، وادراكات شرائح المجتمع جميعها للدور الذي تؤديه الفضائيات في الجوانب المختلفة، في مناسبات ومؤتمرات عدة، وتمت التوصية في سبيل مواجهة الخلل الذي عانت منه القنوات الفضائية الخاصة بضرورة تبني عدداً من الإجراءات، ومنها: ضرورة تحمل الفضائية العربية الخاصة مسؤوليتها في بناء الشخصية العربية، والدعوة إلى المساهمة في التصدي للمشكلات الحيوية التي تعيق عمل التنمية في المجتمعات العربية، وتحمل الفضائيات مسؤولياتها لإنتاج أغان وأناشيد تخاطب الشرائح المختلفة من الأطفال والمراهقين والشباب تتماشى مع القيّم الدينية والاجتماعية والثقافية والتراث العربي، والدعوة إلى ترشيد إنشاء قنوات فضائية عربية جديدة، ووضع ضوابط مهنية وأخلاقية لها، والعمل على طرح القضايا القومية العربية على رأس أولوياتها، بما يسهم في تكوين ما اطلقت عليه (الوعي العربي المستنير) وخلق رأي عام عربي مشترك، مع ضرورة نشر مفاهيم التربية الإعلامية لدى مؤسسات التنشئة الاجتماعية، وفي مقدمتها الأسرة والمدرسة لتعليم اختيار المضمون الإعلامي المناسب.

لقد أخذت الكثير من دول العالم، في الشرق والغرب، تهتم بموضوع علاقة الإعلام بالدولة، للدرجة التي شكلت فيها علاقة القنوات الفضائية العربية الخاصة بالنظم السياسية الحاكمة مثار جدل كبير في غضون السنوات الأخيرة، من منطلق حدده البعض في إن إنتاج الخطاب الإعلامي وتحديد مضامينه يتأثر بالقوى والمؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما يتأثر بالحقائق الاجتماعية الراسخة في وجدان الجمهور، وبتنظيم العمل في وسائل الإعلام، وبالبنية الثقافية والفكرية والقائم والاتصال واتجاهاته، وان الأبحاث تؤكد على إن عملية إنتاج محتوى الخطاب الإعلامي ونشره وإذاعته وظيفة مكرسة لدعم المراكز والأفكار والقوى السائدة وتثبيت الوضع الراهن، وهذا ما يؤكد تبعية وسائل الإعلام لهذه المراكز والقوى المسيطرة والمهيمنة على المجتمع.

ملاحقة حكومية

وفي هذا الإطار.. أعتمد مجلس وزراء الإعلام العرب في ٢٠٠٨م وثيقة تكمن أهميتها في أنها تؤسس لمنظومة رقابية جديدة لما أسماه مرحلة (الفوضى الإعلامية الفضائية)، وتمكن أصحاب القرار السياسي من وضع الضوابط التي يتعين احترامها والتقيد بها، عند إعداد البرامج أو بثها أو إعادة بثها في المنطقة العربية.. وفي مقابل نقد الأداء الذي وجه إلى عدد من الفضائيات، وصفت وثيقة مجلس وزراء الإعلام العرب والمتعلقة بمبادئ (تنظيم البث والاستقبال الإذاعي والتلفزيوني عبر الفضاء في المنطقة العربية)، بأنها أكثر الوثائق إثارة للجدل في تاريخه، وقد جوبهت بانتقادات بعدها تراجعاً غير مقبول للممارسات الإعلامية، وعودة إلى زمن الرقيب، والى كبت حريات الفكر والتعبير.

وفي فقرات حماية مصالح الدولة وسيادتها الوطنية.. فعلى الرغم من أن نصوص احترام سلطة الدولة كانت قليلة العدد مقارنة بالمعايير الأخلاقية، التي تضمنتها الوثيقة، إلا أنها كانت الأكثر استقطاباً لردود الفعل والانتقادات الصادرة عن الأطراف العربية والدولية، لاسيّما ما يتعلق منها بحق الدول العربية في وضع قوانين رقابية جديدة.. وتدعو مجموعة من البنود إلى التزام هيئات البث وإعادة البث الفضائي بعدد من الضوابط ومنها عدم التأثير سلباً على السلم الاجتماعي والوحدة الوطنية والنظام العام والآداب العامة: (البند الرابع، الفقرة الخامسة)، وحماية المصالح العليا للدول العربية وللوطن العربي: (البند الخامس، الفقرة الأولى)، والالتزام باحترام مبدأ السيادة الوطنية لكل دولة على أراضيها، بما يُتيح لكل دولة من الدول أعضاء الجامعة العربية الحق في فرض ما تراه من قوانين ولوائح أكثر تفصيلاً: (البند الخامس، الفقرة الثانية)، والامتناع عن بث ما يتعارض مع توجهات التضامن العربي: (البند السابع، الفقرة الثالثة)، احترام كرامة الدول والشعوب وسيادتها الوطنية وعدم تناول قادتها أو رموزها الوطنية والدينية بالتجريح: (البند السابع، الفقرة الرابعة).

في مقابل ذلك.. رفضت منظمات دولية تلك الوثيقة، وعدتها تراجعاً في حريات الإعلام، ورأى الاتحاد الدولي للصحفيين (IFJ) إن الوثيقة التي أعتمدها وزراء الإعلام العرب ترمي إلى تمكين الدول من التحكم في القنوات التلفزيونية الفضائية الموجودة على ترابها، وإلى (تليين الإعلام المستقل)، ودعت إلى تشجيع وسائل الإعلام على اعتماد مبادئ توجيهية تراعي أخلاقيات التغطية الإخبارية، فيما عدّت لجنة حماية الصحفيين (CPJ) الوثيقة أنها تستهدف القنوات الخاصة التي تنقد الحكومات العربية.. فيما وجد اتحاد الإذاعات العربية إن وثيقة تنظيم البث الفضائي العربي نصّت بوضوح على احترام حرية التعبير، ولا يمكن اعتبارها وثيقة تقيد المادة الإخبارية... وهي من هذا المنطلق تنظم الفضاء الإعلامي العربي على أسس سليمة أخلاقياً ومهنياً وكما هو معمول به في جميع مناطق العالم..... وان طروحات هذه الوثيقة ليست جديدة وإنما هي امتداد لميثاق الشرف الإعلامي العربي لسنة ١٩٨١م، الذي تمّ تدعيمه عندما دخل الإعلام العربي حقبة الفضائيات بميثاق الشرف الإعلامي في ٢٠٠٢م.

ان دراسة تلك التطورات التي واكبت تطور القنوات الفضائية الخاصة في المجال الاعلامي العربي يدفعنا الى الاستنتاج بان طرح مسألة حدود حرية الإعلام الفضائي في المنطقة العربية لم يكن بمعزل عن طروحات مشابهة أطلقت على مستوى العالم –وان كانت أكثر تشدداً عند العرب– حين أدرجت على جدول أعمال منظمات دولية عدة، وقد ضاعف من أهمية النقاش حول تلك الحريات التطور الذي شهدته شبكات الاتصال في الترابط بين الأمم المختلفة، وطرح المسألة الأساسية المتعلقة بإزالة طابع الإقليمية عن الاتصال، وبذلك صارت الرهانات التي تطرحها التقنيات الحديثة معبرة جداً من وجهة نظر بعض المنادين بوضع ضوابط جديدة لعمل الإعلام الفضائي عموماً، لاسيّما إنها تتعلق في إحدى جوانبها بمسائل الأمن والمحافظة على المصالح الاقتصادية وحماية الحريات الفردية... ولهذا الغرض فقد وضعت تدريجياً نصوصاً قانونية دولية تساعد على سد الثغرات التي خلفتها النصوص القانونية المعمول بها قبل انتشار التقنيات الحديثة... وهي تبقى بحاجة إلى الدرس والبحث، ولاسيّما إن التقنيات الحديثة في مجال الاتصال مهيأة أكثر من غيرها لمخالفة النصوص القانونية النافذة بفعل تطورها المتزايد.

نظرة اجتماعية في تغير الآراء والأفعال

ياسر أحمد حسين

من المعروف أن التغير أصبح أسلوب الحياة السائد حيث أصبح اتصال المجتمعات أكثر تعقيدا ويطل على نافذة عالم جديد، وعند إجراء أي دراسة في مجتمع علينا أن نعلم أن المعايير الاجتماعية السائدة والأفكار المتوارثة إنما تعتبر من أهم سمات المجتمع التي تميزه وتشكله وتعطيه شخصيته الفريدة التي لا يعادلها أي مجتمع أخر، يقول "فيليب دافيسون" إذا استشعر الفرد حاجة إلى التغير أو تغير المجال البيئي له فعليه في هذه الحالة أن يهجر في ألأقل جانبا من هذه المعلومات المكدسة في ذهنه الواعي ومن ثم فأن ذلك يقوده إلى أنماط من الفعل قادرة على تحقيق التكيف مع بيئته

مثال على ذلك القرويون الذين يغادرون إلى المدينة في عمل أو في مناسبة ما، فهو يعرف شيء عن حياة المدينة وثقافتها وعاداتها ، وفي عملية عمله ومعرفته هذه قد يحاول تقليد ومحاكاة ما رأى أو سمع أو قد يتأثر على أقل تقدير فيما سمعه أو رئاه ، والتأثير مرحلة متقدمة في التغير ، وهذا ما يثبت لنا أن الهجرة وسيلة للتأثير لتغيير ألآراء والأفعال ، فقد رأينا الجماعات المختلفة المهاجرة إلى الولايات المتحدة ألأمريكية كيف تأثرت بالمجتمع هناك بمرور الزمن ، وحيث أزداد اهتمام الحكومة هناك باتصال هذه الجماعات وتعليمها وإرشادها ، حيث حققت ألحكومة إذابة هذه الجماعات في النسق ألقيمي الكلي المشترك والسائد .

أن الكلام عن التغير ألاجتماعي واسع بمعناه الشائع ألاستخدام في مراجع علم الاجتماع القديمة والحديثة وسوف نقتصر كلامنا في تحديد التغير الاجتماعي في الآراء والأفعال ليس على مستواه الجمعي فقط بل الفردي أيضا .

يؤكد علماء الاجتماع أهمية إدراك الأفعال الإنسانية بوصفها مجهودات تربط الإنسان ببيئته وعالمه ، وفي ضوء ذلك لا يمكن القول أن الاتصال والتعليم والإرشاد والجوانب الأخرى قد يحدث اثأرا سلوكية في حد ذاته ، وما دامت هذه الوسائل هي مجرد رابطة بين الفرد وبعض جوانب عالمه فانه يمكّنه من الاستجابة إلى هذا العالم أو معالجته ، أي أنه لا تعقد صلة بينه وبين جميع جوانب هذا العالم الخارجي وذلك بسبب عدم قدرة الفرد على استيعاب كل شيء من ناحية وأن كل فرد ينتقي الجوانب البيئية التي تشبع وتحقق له حاجاته الاساسيه ، وفي هذه العملية الانتقائية يكون الفرد مقودا وموجها بواسطة عاداته وقدراته إلى الانتقاء بوعي ، فالقول الذي يرى أن ألإنسان يدرك ما يهمه من ألأشياء أنما هو قول صحيح إلى حد كبير .

وكذلك يقول " بارنز " في مقدمته عن تاريخ علم الاجتماع ، بأن الفرد العادي ليس لديه أي منهج أو أسلوب نسقي لبناء فكرته عن الأمة أو الدولة وان كل ما يملك ما هو إلا النتاج المكتسب والغير دقيق واللاشعوري من خلال الخبرة اليومية ، فيمكن القول أن علم الاجتماع يواجه صعوبة في تغير الآراء والأفعال .

حيث يقول "توماس جيفرسون " لن يستطيع أحد تغيير رأيه لمجرد المناقشة، وكان يقول قد يغير الإنسان رأيه نتيجة لردود فعله الخاصة نحو ما هضم من قراءة أو ما سمع من حديث ، وكان يعتقد أن المناقشة والجدل مضيعة للوقت .

أن من غير المعقول أن نتوقع من الناس أن يتأثروا بما يسمعون أو يقرأون أو يشاهدون فقط لأن كل هذه ألأشياء لا تستطيع أن تمارس تأثيرا على العمليات والنضم ألاجتماعية، فهي لا تتمتع بما تتمتع به بعض المؤسسات الاجتماعية الكبرى كالدينية والتعليمية والأنشطة المرتبطة بالأعراف والتقاليد والتي تصل إلى درجة عالية من التنظيم وممارسة القوى الإلزامية أو القهرية بالإضافة ألي الفترة الطويلة التي تستغرقها ممارسة أنشطتها والمتابعة المستمرة لهذه النشاطات حيث يصبح التعامل مع هذه المؤسسات مهمة وضرورية بالنسبة لتغير الآراء والأفعال.

وكذلك من المصاعب التي يواجهها علم الاجتماع في تغير الآراء والأفعال والتي أثبتتها تجارب "مظفر شريف " و " أسش " بأن ألإفراد يميلون إلى الموافقة على أحكام الآخرين في الجماعة سواء كانت هذه الإحكام صائبة أم غير صائبة ، فإجماع الجماعة أو اتفاقها يمكن أن يقف كإطار مرجعي لأحكام الفرد ، الأمر ذاته ينطبق على ألأفعال فان التراث يدلنا على أن الأمر يتطلب أولا أن تمارس هذه ألأفعال بواسطة أشخاص مرجعيين قبل أن يقوم بها الفرد العادي كما في رأي " دافيسون " ، وينسحب الكلام هنا على القيم العميقة التي لا تتغير نتيجة الأفعال بل نتيجة لتغير أساسي في الشخصية ناتج عن المشاركة ألاجتماعية العميقة ، فقد كشف العلاج النفسي أن تغيير ألاتجاهات الضاربة جذورها في الشخصية يتطلب تنمية وتطوير علاقة عميقة مع شخص مرجعي ، كما يكشف عن ذلك التراث التربوي، وهذا ما يهتم به الاتجاه السوسيولوجي الحديث في دراسة التأثيرات الجماعية المختلفة من خلال الجماعات المرجعية ذات الصلات بأطر اجتماعية خارجية .

لقد وضع علماء ألاجتماع عمليات الرأي لدى العامة موضع ألاعتبار ، حيث مر معظمهم على موضوع الرأي ، فنرى " البج " يعرض عينة عشوائية من التعميمات القائمة على الخبرة العامة في التغير الذي يطرأ على الرأي ، وهو يذكر من هذه التعميمات تكنيك" روبرت أوين " الذي مؤداه (لا تناقش وإنما كرر تأكيدك وأعد) فقد أدرك علماء ألاجتماع أهمية التكرار كوسيلة للتأثير.

آراء وأفكار ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية: ١ .يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة . ٢ .ترسل المقالات على البريد الالكترونى الخاص بالصفحة. ٣. لا تزيد المادة على ٧٠٠ كلمة. ideas@almadapaper.net